



كلمة السيدة انتصار بنت عبد الله بن مبارك الوهيبية

مدير عام التخطيط التنموي في وزارة الاقتصاد

يطيب لي في البداية ونيابة عن الوفد المرافق أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي/ الدكتورة رولا دشتي وكييلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، على الدعوة الكريمة التي تلقتها سلطنة عمان للمشاركة في أعمال الدورة الرابعة من المنتدى العربي للتنمية المستدامة (التعافي والمنعة).

شهد العالم ومنذ مطلع عام 2020م انتشار جائحة (كوفيد19) والتي بلا شك ألفت بظلالها على شتى نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية في كافة دول العالم، لا سيما منطقتنا العربية، مما حدا بدول العالم إلى اتخاذ العديد من التدابير للحد من سرعة انتشار الوباء والتصدي للأثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنه، والتخفيف من تأثيراته على السكان، خاصة مع التركيز على مساندة الفئات الضعيفة والأسر ذات الدخل المحدود (الأكثر هشاشة).

ومن جانبنا في سلطنة عمان، فقد قامت الحكومة بتشكيل لجنة عليا تعمل على متابعة انتشار الجائحة وآثارها وتقوم بإصدار قرارات تستهدف التصدي للجائحة وتخفيف آثارها على الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وقد استهدفت هذه الإجراءات تعويض الفئات التي فقدت مصدر دخلها من جراء الجائحة وما صاحبها من إغلاق كلي، ثم إغلاق جزئي، وخلال الفترة التي سبقت عودة النشاط



الاقتصادي تدريجياً. كما قدمت السلطنة دعماً كبيراً لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أكثر الفئات تأثراً بتداعيات الجائحة، خاصة أن هذا القطاع يوفر فرص عمل لقطاع عريض من السكان من خلال التشغيل الذاتي، وللمرأة، وللشباب.

وفيما يخص خطط الحكومة بتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، تم إقرار خطة التوازن المالي (متوسطة المدى) في عام 2020 والتي شملت مجموعة من التدابير المتعلقة بالجانب الاجتماعي تشمل تأسيس صندوق الحماية الاجتماعية وصندوق آخر لتقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية لمعالجة قضية تعدد صناديق التقاعد واختلاف المزايا التي تمنحها للمشاركين بها، حيث تم دمج أحد عشر صندوقاً للتقاعد بين عسكري ومدني وقطاع خاص وإعادة هيكلة أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك فإن المشروع يسعى إلى ربط برامج الحماية الاجتماعية الممولة من الموازنة العامة للدولة مع البرامج الممولة عن طريق الاشتراكات لتحقيق الكفاية وشمولية التغطية لجميع الفئات وحمايتها من مخاطر دورة الحياة.

تم تقييم البرامج الحالية ودراستها ووضع مقترحات لتصميم منظومة حماية اجتماعية حديثة وشاملة مبنية على معايير دولية تساعد في تحقيق الكثير من المؤشرات الاجتماعية لرؤية عمان 2040، ويتم تصميم البرامج وتحديد أولوياتها وتطبيقها.



وفيما يتعلق بحماية الأسر الضعيفة وذات الدخل المحدود فقد اتخذت سلطنة عمان العديد من الإجراءات التي تهدف إلى حماية هذه الأسر من التبعات المالية الناجمة من الإجراءات الاقتصادية التي إتخذتها الحكومة مؤخراً من أهمها تطبيق نظام حماية ومساعدات للأسر والأفراد المتضررين من تصحيح السياسات السعرية، التي بدأت خلال السنوات الأخيرة، مثل تصحيح أسعار المحروقات، وأسعار الكهرباء والماء. وتأتي تلك الإجراءات تكملة لحزم مختلفة من التسهيلات والمساعدات تقدمها الحكومة إلى جميع أسر الضمان الاجتماعي والفئات المحدودة الدخل مثل: الإعفاء من الرسوم، والمساعدات الطبية، ومنح تعليمية للأبناء، وتوفير برامج للسكن الاجتماعي، ومنحة الحج، بالإضافة إلى تقديم خدمات رعاية وتأهيلية إلى كافة الفئات المحتاجة إلى المساعدة: مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأحداث.

وفيما يخص الخطط المستقبلية ، فقد وضعت رؤية عمان 2040 وخطتها التنفيذية الأولى (خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025)) ضمن محور الانسان والمجتمع، أولوية للرفاه والحماية الاجتماعية، وفقاً لتوجه استراتيجي تمثل في (حياة كريمة مستدامة للجميع) بهدف تحقيق الرفاه الاجتماعي بمفهومه الواسع، والذي يشمل الارتقاء بقدرة الأفراد على العيش بحياة لائقة، من خلال العمل على الوصول إلى مجتمع مغطى تأمينياً بشبكة أمان إجتماعية فاعلة ومستدامة وعادلة ، تشترك فيها النظم التأمينية والتقاعدية الممولة بالاشتراكات ونظم شبكات الأمان الاجتماعي.



كما تضمنت أهداف الأولوية ترسيخ مفهوم الحماية الإجتماعية المتكاملة، بحيث لا يقتصر دورها على فكرة إتاحة الحماية لمستحقيها وتوفيرها لهم، بل يتعدى ذلك إلى فكرة تمكينهم بالكفاية والقدرة على اجتياز الصعوبات والاعتماد على الذات والمساهمة كغيرهم من فئات المجتمع في بناء قدرات الاقتصاد الوطني.

ولتحقيق الأهداف الإستراتيجية، فقد اعتمدت خطة التنمية الخمسية العاشرة نحو (26) برنامجاً استراتيجياً ضمن أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية من أهمها برنامج منظومة حماية اجتماعية متكاملة، وبرنامج الاستدامة المالية لنظم التأمين والتقاعد الحكومي. وتقوم السلطنة حالياً بمتابعة تنفيذ هذه البرامج من خلال مجموعة من مؤشرات قياس الأداء لتحديد التطور في عدد المستفيدين من هذه البرامج، ومن كفاءة إدارة مواردها، وتحقيقها لمؤشرات الاستدامة المالية المنشودة. وتتوافق هذه البرامج مع أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، وبالأهداف 1 و2 و5 و8 و10.

وفي النهاية، أكرر شكري للقائمين على هذا المؤتمر الهام، ويسعدني المشاركة في جلساته المختلفة، والاستفادة من تبادل الخبرات والتجارب في مجال التعافي والمنعة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...